

الحدث

الكشف عن «مروحة» خيارات ميدانية: واشنطن أمام اختبار التمدد العسكري



كيري، نسمع له «هدنة» لتسليم إبقاء المقاتلات الروسية والسورية على الأرض في مناطق معينة (اف ب)

الخيارات «الجديدة» التي لوّحت بها واشنطن بدأت تظهر. مروحة مقترحات نوقشت في البيت الأبيض، بينها غارات «سرية» على مواقع الجيش السوري. سُزيت أمس. هذه الخيارات، وإن كانت لا تزال ضمن النقاش ويحدّها الخلاف بين فريقه أوباما وبين «البنّاغون». تنقل الحرب السورية إلى مستويات مختلفة يذكر بأجواء التلويح بالتمدد العسكري إبان «أزمة الكيمياء» في صيف 2013... لكن مع فارق أساسي، هو الوجود الروسي الموثّر والكبير على الأراضي السورية



بحث نشر قوات دائمة

أعلن رئيس لجنة الشؤون الدولية التابعة لمجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشوف، أن المجلس سينظر في مشروع لنشر قوات روسية «بشكل دائم» في سوريا، إذا صدّق مجلس النواب على القرار. وقال في حديث لوكالة «نوفوستي» الروسية إن «مجلس النواب سيناقش الوثيقة يوم الجمعة... وسننظر فيها إن أقرت، خلال اجتماع للجنة المجلس في العاشر من الشهر الجاري ليجري تقديمه إلى جلسة عامة للمجلس في 12 من الشهر نفسه». (الأخبار)

تتسارع تبعات انهيار اتفاق «الهدنة» ومن خلفه المحادثات الأميركية - الروسية، بشكل يوحي بأن البلدين كانا يُعدّان ليوم فشلته مسبقاً. فبعد يوم واحد على إعلان واشنطن تعليق محادثاتها مع موسكو حول سوريا، بدأت تسريبات إعلامية تتحدث عن دراسة البيت الأبيض لخيارات تتضمن تنفيذ ضربات محدودة ضد مواقع للجيش السوري، بالتزامن مع إعلان روسي عن وصول منظومة صواريخ «اس 300» إلى سوريا. وبرغم تصريحات مسؤولي البلدين عن ضرورة عدم التخلي عن المساعي الهادفة إلى حل سلمي في سوريا، تدل المعطيات على أن الطرفين يستعدان لتصعيد ميداني جديد، قد يدفع واشنطن إلى الانخراط «المباشر» ضد الجيش السوري وحلفائه، تحت ضغط المقترحات التي يدفعها خبراء وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية إلى طاولة البيت الأبيض. ووفق ما نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن أحد المسؤولين الأميركيين الذين حضروا اجتماعاً في البيت الأبيض لوكالات الأمن القومي الأربعاء الماضي، فقد جرى نقاش بشأن «تنفيذ غارات محدودة ضد النظام السوري، لإجباره على دفع ثمن التصعيد والعنف... ودفعه للعودة إلى طاولة المفاوضات». وأوضح أنه في الاجتماع الذي ضمّ لجنة النواب في البيت الأبيض، ومسؤولين من وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية وهيئة الأركان المشتركة، طرح «استهداف مدارج الطيران السوري الحربي، باستخدام صواريخ (كروز) أو عبر أسلحة أخرى بعيدة المدى من طائرات (التحالف الدولي) أو سفنه». وتطرق النقاش أيضاً إلى «واحدة من الطرق المطروحة للاتفاق على اعتراض البيت الأبيض استهداف نظام (الرئيس بشار) الأسد من دون قرار من مجلس الأمن الدولي، وهي تنفيذ ضربات سرية دون اعتراف علني» من الجانب الأميركي. وقال المسؤول للصحيفة إن «هناك مزاجاً عاماً لإجراءات أكثر فعالية (حركية)» ضد دمشق، مضيفاً أن «وكالة المخابرات المركزية وهيئة الأركان المشتركة، تعتبران أن سقوط حلب سيقوض الجهود الأميركية لمكافحة الإرهاب». الطرح الأميركي باستخدام صواريخ بعيدة المدى، قد يوضح سبب الإعلان الروسي

لوصول منظومة «اس 300» القادرة على استهداف الطائرات الحربية إلى جانب الصواريخ البعيدة المدى مثل «كروز».

وبالتوازي مع تبلور الخيارات الأميركية الجديدة، يتواصل سعي واشنطن إلى إيقاف الاندفاع الميدانية لدمشق وحلفائها في مدينة حلب، عبر قرار من مجلس الأمن الدولي. ومع مواصلة فرنسا طرح مشروع قرار لوقف إطلاق النار في حلب، بدأ لافتاً حديث المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة زيد بن رعد الحسين، عن «تقييد حق الفيتو» للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بشأن القرار الخاص بمدينة حلب، وهو ما لقي معارضة روسية واضحة، أبدتها المتحدث باسم الكرملين ديميتري

بيسكوف. وأشار إلى أن بلاده «لن تتخلى عن خطط مكافحة الإرهاب ودعم الحكومة السورية»، معرباً عن أمله في أن تتحلى واشنطن «بالحكمة السياسية... وتواصل اتصالاتها معنا في المجالات الحساسة جداً والضرورية لصيانة السلام والأمن». وفي سياق متصل، قال وزير

طرح استهداف مدارج الطيران وتنفيذ ضربات سرية دون اعتراف

الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن الولايات المتحدة في وضع لا يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها حول سوريا، بسبب الخلافات الموجودة داخل إدارتها حول الشأن السوري. وأضاف أنه يبدو أن «الجناح المعارض لإيجاد حل سياسي، والساعي بوضوح إلى تنفيذ سيناريوهات عسكرية، قد نجح». واتهم واشنطن بـ«عدم الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبقاء على طريق الكاستيلو في حلب مفتوحاً لإبصال المساعدات الإنسانية»، إضافة إلى تنصلها من «فصل المعارضة المعتدلة عن المجموعات الإرهابية»، مشيراً إلى أن بلاده ستواصل «بذل جميع الجهود لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي»، ومن جهة أخرى، أكد وزير الخارجية

تقرير

دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة لتعويض ضحايا غارة

علّت أصوات سورية مستقلة وبرلمانية أخيراً بضرورة رفع دعوى على الحكومة الأميركية لتعويض ضحايا عدوانها الأخير على دير الزور. عراقيل عدة تقف في وجه إتمام الدعوى في المحاكم الأميركية، بانتظار تواثر قوانين باسماء المتضررين

دمشق - مرح ماشي

على الرغم من مضي أكثر من أسبوعين على الضربة الأميركية التي استهدفت مواقع عسكرية سورية في جبل الثردة بمحيط مطار دير الزور، بقي العدوان حاضراً في ضمائر السوريين بالمزيد من الأسى والاستياء. القصف الأميركي جرى أثناء قيام هؤلاء العناصر بقتال

والدنمارك، لتضيق المسؤولية المباشرة عن العدوان، فهل يكفي الاعتراف الأميركي بأن الغارات الجوية المتتالية جرت عن طريق الخطأ، بعدما قصد الأميركيون استهداف «داعش»؟ الإجابة عن ذلك قدّمها نائب سوري استنصر فكرة مطالبة واشنطن بتعويض أهالي الضحايا مادياً ومعنوياً، فبادر إلى سؤال رجال القانون عن احتمال أن تثمر الفكرة دعوى

قضائية، لتظهر بارقة أمل أمام السوريين، إذ «لا يضع حق وراءه مطالب». الأمر ممكن بحسب الإجابات التي نالها عضو مجلس الشعب السوري نبيل صالح، إذ يمكن توكيل محام أميركي برفع الدعوى في المحاكم الأميركية، بانتظار من يتكفل بتمويل الدفعة الأولى من أتعاب المحامي ومؤسسته، بحسب رأي المحامي المختص بالقانون الدولي بسام